مفاجئ قرار الحكومة البريطانية زيادة ترسانتها النووية للمرة الأولى منذ أكثر من ثلاثين عامًا. جاء هذا القرار في إطار مراجعة استراتيجية للأمن والدفاع والسياسة الخارجية أعلنت نتائجها الأسبوع الماضي، وتضمن رفع السقف الأقصى لمخزون بريطانيا من الرءوس الحربية النووية بنسبة تصل إلى نحو 45 في المائة

وربما يكون غريبًا ألا يجد من أجروا هذه المراجعة, لدعم مكانة بريطانيا في النظام العالمي نقصًا في مكونات هذه المكانة إلا في مجال الأسلحة النووية ويبدو أنهم مازالوا يعيشون في عالم تغير كثيرًا جدًا عنه حين كانت القوة العسكرية هي المُحدَّد الرئيسي لمكانة الدولة مشكلة هذا القرار، إذن، في المفهوم الذي انطلقت منه المراجعة الاستراتيجية، كما في إقرار الحكومة نتائج مبنية على مفهوم صار قديمًا

لم تُحقَّق الصين مكانتها في النظام العالمي عن طريق زيادة قوتها العسكرية، بل بتنمية قدراتها الاقتصادية. ولم تهتم بزيادة القوة العسكرية، إلا بعد أن نالت المكانة الدولية التي سعت إليها منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي، وأصبح لديها ثاني أكبر اقتصاد في العالم بالمعيار الواسع للقوة الاقتصادية، وباتت منافسة للولايات المتحدة من حيث حجم هذه القوة وتحظى الصين اليوم بمكانة دولية أكبر من روسيا التي تتفوق عليها في مجال القوة العسكرية

ولم تحافظ الولايات المتحدة على مكانتها في العالم بسبب قوتها العسكرية، التي لم تنفعها كثيرًا في حروب عدة خاضتها منذ حرب فيتنام، وحتى حربي أفغانستان والعراق، بل بفعل قوتها الاقتصادية وتفوقها العلمي والمعرفي. يفعل الدولار في التفاعلات الدولية ما لا يستطيعه أكبر رأس نووي. انظر مثلاً إلى أثر العقوبات الاقتصادية حين تفرضها الولايات المتحدة على أي دولة. أما قوة العلم والمعرفة فهي لا تُحدد مكانة الدول في عالم اليوم، بل تتحكم في أنماط الحياة فيه، وربما تُعيد رسم خريطة في عالم اليوم، بل تتحكم في أنماط الحياة فيه، وربما تُعيد رسم خريطة .

فيالها من تحولات تلك التى حدثت منذ سأل جوزيف ستالين بعض مستشاريه ساخرًا (كم عدد الكتائب لدى البابا؟) عندما قالوا له إن بابا الفاتيكان سيغضب بسبب تصرفات الاتحاد السوفيتى فى بولندا بوصفها .دولة كاثوليكية